المحاضرة السادسة: معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية (بازل2-)

وضعت لجنة بازل سنة 1999 اتّفاقياتها سميت ببازل II من أجل تغطية النقائص الموجودة بالدّرجة الأولى في الاتفاقية الأولى مع الأخذ بعين الاعتبار أهمّ ثلاثة مخاطر بنكية وهي خطر القرض (75%) خطر السوق (5%) والخطر التشغيلي (20%)، بالإضافة إلى ثلاثة أعمدة إضافية أساسية.

العمود الأول هو طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال لمواجهة مختلف المخاطر المأخوذة بعين الاعتبار.

العمود الثاني يختصّ بمتابعة السلطات الإشرافية والرقابية على كفاية رأس المال.

العمود الأخير فيتعلّق بانضباط السوق أو التزام البنوك بالإفصاح عن جميع البيانات المتعلقة بأساليب تقدير المخاطر.

الجوانب الأساسية الاتفاقية بازل -2-

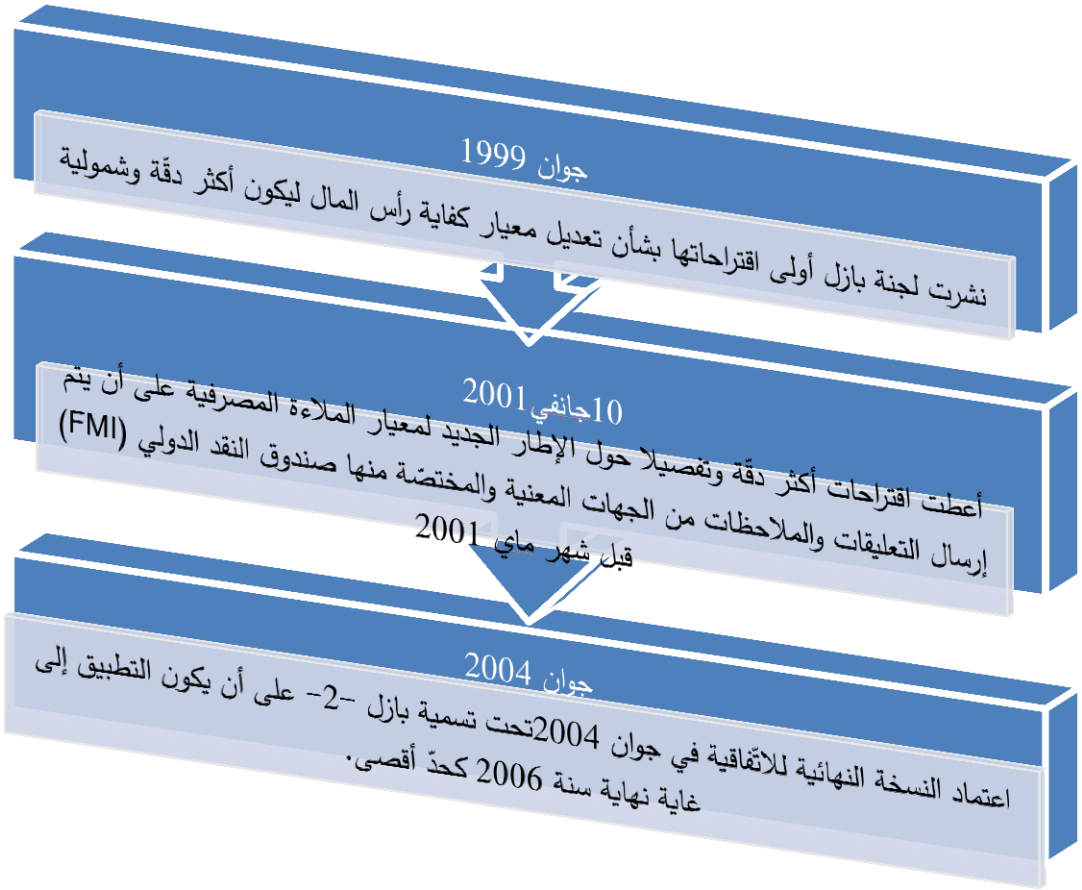

الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل 2

تمثّل اتّفاقية بازل –2– خطوة هامّة لضمان إدارة سليمة ودقيقة لمختلف المخاطر التي تواجه المصرف في بيئة متغيرة باستمرار تتميز بالتّطوّر التكنولوجي والعولمة المالية تقوم الاتفاقية على ثلاثة دعائم أساسية وهي :

المتطلّبات الدنيا لرأس المال

يركّز الاتفاق في دعامته الأولى على ضرورة تحديد متطلّبات الحدّ الأدنى لرأس مال البنوك لإدارة كلّ من المخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق. الجديد في هذه الاتفاقية هو اقتراح مجموعة من المناهج أو الطرق تبقى اختيارية بالنسبة للبنوك من مبسّطة إلى أكثر تعقيدًا لمواجهة كلّ من المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية، أمّا بالنسبة لمخاطر السوق فبقي كما في الاتفاقية الأولى دون تغيير.

المراجعةالاشرافية

يتضمن أربعة مبادئ أساسية:

– على البنوك امتلاك أساليب ونُظُم لتقييم مدى كفاية رأس المال لمواجهة مختلف المخاطر، بالإضافة إلى الاستراتيجية اللازمة للحفاظ على مستويات رؤوس الأموال فيها.

– قيام الجهة الرقابية بتقييم التقديرات الداخلية للبنوك فيما يخصُّ كِفاية رأس المال ومدى قدرتها بالالتزام بها، واتخاذ الاجراءات اللاّزمة في الوقت المناسب.

– توقّع الجهة الرقابية باحتفاظ البنوك بزيادة في رأس مالها والزامهم على ذلك.

– قدرة الجهة الرقابية على التدخّل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن الحد المطلوب واتّخاذ الاجراءات اللاّزمة في حال عدم قُدرة المصرف على المحافظة على المستوى المطلوب.

انضباط السوق

تعتبر هذه الدعامة مكمّلة للدعائم السابقة (الأولى والثانية). فمن خلال هذه الدعامة رأت لجنة بازل أن تشجيع انضباط السوق يتمّ من خلال مجموعة من متطلّبات الافصاح للسماح للمشاركين بتقييم مختلف المعلومات الخاصّة بالمخاطر التّي يواجهها البنك، وأيضا مستوى رأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر (تفادي مشكل عدم تماثل المعلومات.

بصفة عامّة يمكن القول بأنّ الاتفاقية الجديدة لبازل –2– تقوم ثلاثة دعائم أساسية ومتكاملة والتي تعتبر خطوة هامّة لإدارة مختلف المخاطر المصرفية في بيئة تتميّز بعدم الاستقرار وزيادة ظهور أدوات مالية جديدة.

بالرغم من كل الخصائص المميزة لاتفاقية بازل –2– بما يُشكله مضمونها من صلابة للنظام المالي والمصرفي ككل، إلاّ أنّ هذا لم يمنع من وقوع الأزمة المالية العالمية الكبرى أواخر سنة 2007 نتج عنها تعثر في الديون بشكل واسع وأدّى ذلك بالمستثمرين والمودعين لتكبّد خسائر كبيرة وفادحة، الأمر الذي أدّى بلجنة بازل للتدخل السريع وادخال تعديلات جذرية على الاتفاقية السابقة لتعزيز التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية التي تفرضها البيئة سواءا الداخلية أو الخارجية وزيادة خاصّة الشفافية لضمان الاستقرار المالي للبنك على المدى الطويل.